

بيان تلقيه الدكتورة ميساء حجاج - مستشارة النوع الاجتماعي والتنوع

ملاحظات على طلب تمديد المادة الخامسة لإتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد المقدم من اليمن

الاجتماع العشرون للدول الأطراف في إتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد تشرين الثاني (نوفمبر) 2022

شكرا سيدي الرئيس.

على الرغم من النزاع الجاري، والبيئة الأمنية الصعبة للغاية والقيود المرتبطة بالوباء، أحرز اليمن تقدماً كبيراً للتغلب على التحديات المرتبطة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. لذلك نشيد باليمن على هذه الجهود ونهنته على تقديم طلب التمديد بموجب المادة الخامسة.

في سياق أولويات اليمن المععلن عنها خلال فترة التمديد المطلوب، نود إبداء الملاحظات التالية:

يشير اليمن إلى نيته زيادة عدد فرق الإزالة، غير أنه في سياق النقص الحاد في المعلومات حول مدى التلوث، نوصي بالتركيز عوضاً عن ذلك على زيادة فرق المسح المدربة على مهارات متعددة. إذ يمكن أن تقوم هذه الفرق متعددة المهام بإجراء عمليات إزالة طارئة، بالإضافة إلى تحديد المناطق الخطرة أو المشتبه بها، لبناء أساس لعمليات الإزالة القادمة على المدى الطويل.

نوصي أيضاً بوضع أولوية أعلى لتعزيز إدارة الجودة، وضمان موارد بشرية كافية لإجراء زيارات منتظمة، إلى أماكن عمل فرق العمليات الميدانية، وأخذ عينات مراقبة الجودة للمناطق التي تم تطهيرها.

بشكل عام، ندعو اليمن إلى منهجية منظومة بناء القدرات، من خلال تأسيس البرامج التدريبية على تقييم موثق لاحتياجات التدريب، ومن خلال تسهيل وصول أكبر إلى فرص التدريب خارج البلاد. على سبيل المثال، عقد زيارات تبادل الخبرات مع برامج الأعمال المتعلقة بالألغام الأخرى والتي تعتبر طريقة ناجعة لتنمية القدرات.

نهى اليمن على مراجعة نهج إدارة المعلومات الخاص به، واستخدام نظام يمكّن جميع أصحاب المصلحة في برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام من تغذية البيانات في نظام إدارة معلومات واحد.

لمزيد من التحسين في هذا الجانب، نشجع على أهمية مركزة جمع بيانات الأعمال المتعلقة بالألغام كافة في نظام IMSMA. يجب أيضاً تنفيذ عمليات التحقق من البيانات لتحسين جودة المعلومات المستخدمة، لتوجيه وتخطيط وتنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام.

يمكن لليمن أيضاً تطوير مركز معلومات واتصال عام، استناداً على نظام المعلومات للسماح بزيادة الوعي بأنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام الجارية في جميع أنحاء البلاد.

نشيد بجهود اليمن في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والتنوع ونرحب بالخطط ذات الصلة الموضحة في الطلب.

يعد نقص الدعم المالي لأنشطة الإدماج الخاصة بالنوع الاجتماعي والتنوع، عقبة واضحة أمام التقدم المستمر في هذا المجال. لذلك فإننا نشجع اليمن على تحديد الموارد التي سيتم تخصيصها لأنشطة الإدماج بوضوح ضمن التمويل المؤكد، بما في ذلك الموارد التي ستخصص لتحليل التأثير الاجتماعي والاقتصادي للتلوث على الفئات الاجتماعية المختلفة، وتعيين موظفين وموظفات جدد أو صقل مهارات الكوادر الحالية لتنفيذ هذه الأنشطة.

إننا نعتقد أن تحليل الاحتياجات المراعية للثقافة وطبيعة الصراع في اليمن، من شأنه أن يوفر الأساس لاستراتيجية مدروسة لتعميم النوع الاجتماعي والتنوع وتحديد الأولويات ذات الصلة.

نوصي أيضًا بتعزيز آليات التنسيق لتغطية جميع أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تعميم النوع الاجتماعي والتنوع والتوعية بمخاطر الذخائر والمواد المتفجرة.

لمزيد من التوصيات المحددة حول ذلك، نشير إلى تقرير مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية حول برنامج اليمن للأعمال المتعلقة بالألغام والذي توصلنا إليه بعد زيارتنا المؤخرة للبرنامج.

نحن نفهم أن اليمن يواجه صعوبات كبيرة في إتمام وبلورت الهيكل المؤسسي للأعمال المتعلقة بالألغام. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أيضًا أن الوضوح الكامل حول أدوار ومسؤوليات كل من المركز التنفيذي لمكافحة الألغام ومكتب تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام لا يزال غير موجود على المستوى التشغيلي.

نعتقد أيضًا أن وجود استراتيجية وخطة عمل واضحة مع مخرجات قابلة للقياس يمكن أن تساعد بشكل كبير في التغلب على فتور همة الجهات المانحة وبالتالي جذب المزيد من الدعم المالي الدولي لبرنامج اليمن.

أخيرًا، إن رفع مستوى الوعي بقضية الأعمال المتعلقة بالألغام مع السلطات الحكومية الأخرى يمكنه إبراز مكانة هذه الأنشطة، وربما سيساعد في توجيه التمويل الوطني نحوها. يتطلع مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية إلى استمرار التعاون مع اليمن للمساعدة في تطوير وتعزيز الاستجابة الوطنية في خلال فترة التمديد الجديدة.

شكرًا جزيلاً سيدي الرئيس